هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

ماجستير المحاسبة والتمويل

كلية العلوم الإدارية

جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 11-12 يناير 2017

تاريخ المراجعة: 26-28 مايو 2014

HC038-C2-F009

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج.....2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....9

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 12

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....18

5. الاستنتاج.....21

ملحق1 : الحُكم الخاص بكل توصية.....22

ملحق 2: الحُكم الإجمالي.....23

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويتضمن هذا التقرير سردًا لعملية المتابعة والنتائج التي توصلت اليها لجنة الزيارة التتبعية (اللجنة)، حيث تمت زيارة برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل، المقدم من قبل كلية العلوم الإدارية التابعة لجامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين في الفترة 11-12 يناير 2017، لتقييم مستوى تقدم البرنامج، وذلك تماشيًا مع إطار "مراجعة البرامج في الكلية" وأنظمة هيئة جودة التعليم والتدريب.

أولًا: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 26-28 مايو 2014.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل في جامعة العلوم التطبيقية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل في جامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب (الهيئة)، في تاريخ 26–28 مايو 2014.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل في جامعة العلوم التطبيقية، أن البرنامج حصل على حكم "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة العلوم التطبيقية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ " **مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "**مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 26–28 مايو 2014. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت اللجنة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ كافٍ"، أو "تقدمٌ غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثًا: نبذة عامة حول برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل

تم طرح برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل ضمن برامج قسم المحاسبة والتمويل التابع لكلية العلوم الإدارية بجامعة العلوم التطبيقية، لأول مرة في صيف العام الأكاديمي 2007-2008، حيث تم قبول تسعة طلبة في البرنامج. ويُدرّس البرنامج باللغة العربية. وقد أُجري على البرنامج عددًا من التنقيحات نتيجة للمراجعات الداخلية التي قامت بها الكلية، والتي كانت آخرها استعدادًا لهذه لزيارة التتبعية.

ويوظف القسم (15) عضو هيئة تدريس، يساهم خمسة منهم في تقديم البرنامج. كما يشير تقرير التقدم المقدم من الكلية إلى أن عدد الطلبة المسجلين في البرنامج بلغ (21) طالب في العام الأكاديمي 2015-2016.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2014، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: *مراجعة وتعديل الحد الأقصى للعبء الدراسي للطلبة وتقليله إلى الحد المناسب.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

جاءت هذه التوصية في تقرير مراجعة الهيئة في مايو 2014؛ لكون الخطة الدراسية للبرنامج تتطلب من الطالب دراسة (12) ساعة معتمدة في الفصل الدراسي، وست ساعات معتمدة في الفصل الدراسي الصيفي، والذي يمثل عبئًا على الطالب، حيث إنَّ معظم الطلبة المسجلين في البرنامج يعملون في وظائف بدوام كامل. ويشير تقرير التقدم إلى أنَّ لجنة مراجعة وتطوير البرنامج في قسم المحاسبة والتمويل قامت، بناءً على التوصية أعلاه، بمقايسة البرنامج مع برامج مشابهة تقدم في ست جامعات إقليمية وعالمية، ومن ثمَّ أوصت بتعديل الحد الأقصى للعبء الدراسي للطلبة، وتخفيضه إلى ثلاثة مقررات دراسية – بمعدل (9) ساعات معتمدة – في الفصل الدراسي الواحد. وقد تمت الموافقة على التغيير من قبل مجلس القسم، ولجنة مراجعة وتطوير البرنامج في الكلية، ومجلسها. وقد أطلعت اللجنة على تقرير المقايسة المرجعية، ولاحظت أنه لم يعكس النتيجة التي توصلت إليها لجنة مراجعة وتطوير البرامج. كما لم يُقدم للجنة أي تفسيرات واضحة تبين الأسس التي تم على ضوئها هذا التعديل، وفيما لو كان القائمون على البرنامج قد قاموا بدراسة مسبقة آخذين بالاعتبار احتياجات وطبيعة الطلبة المسجلين في البرنامج. وأيضًا، وبعد مقابلة الطلبة، اتَّضحَ أن التسجيل لثلاثة مقررات دراسية كحد أقصى في الفصل الواحد هو نظام متبع في البرنامج منذ فترة، على الرغم من عدم إقرار ذلك من قبل مجلس الجامعة، كما تنصُّ عليه اللوائح الداخلية للجامعة.

واللجنة تلاحظ جهود الكلية في معالجة التوصية أعلاه، غير أنها توصي بأنَّ على الكلية مراعاة طبيعة الطلبة المسجلين بالبرنامج وتبني أسلوب أكثر منهجية لتحديد الحد الأقصى للعبء الدراسي.

توصية 1.2: *البحث عن طرق لتقوية عمق المقررات الدراسية العملية، وإدخال الشهادات الاحترافية ضمن المنهج الدراسي تماشيًا مع أهداف البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لمعالجة هذه التوصية قامت الكلية بمقايسة مقررات البرنامج مع المقررات المقدمة في برامج مشابهة بما في ذلك وصف المقررات، والموضوعات التي تغطيها، والمصادر المعتمدة. كما قامت بعرض توصيف مقررات البرنامج على المراجع الخارجي للبرنامج، ومن ثم تم تطوير توصيفات المقررات الدراسية للبرنامج. وخلال الزيارة التتبعية أكد القائمون على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس على أن لجنة مراجعة وتطوير البرنامج قامت بإدخال بعض المتطلبات الدراسية للشهادات الاحترافية في المقررات الدراسية – مثل تضمين بعض متطلبات المحاسب الإداري المعتمد (CMA) في مادة المحاسبة الإدارية (ACF 611)، والمحاسب القانوني المعتمد (CPA) في مادة التدقيق المتقدم (ACF 621) – كما قامت بمخاطبة مكتبة الجامعة لتوفير المراجع الاحترافية اللازمة. وقد تحققت اللجنة من اعتماد التوصيفات المحدثة من جميع الجهات ذات العلاقة، بما فيها المجلس الاستشاري للبرنامج ومجلس الكلية.

وقد درست اللجنة – خلال الزيارة التتبعية – توصيف المقررات، وقامت بإجراء مقارنة بين مفردات بعض المقررات الدراسية التي طرحها البرنامج في الفصول الدراسية السابقة، والفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017، وقد تبين لها وجود أدلة على تطوير توصيف المقررات الدراسية بما يعزز من عمق المقررات الدراسية العملية، وإدخال بعض متطلبات الشهادات الاحترافية المذكورة. كما أكدت المعلومات التي تم الحصول عليها من مقابلات الطلبة والمجلس الاستشاري الاستفادة عمليًّا من متطلبات الشهادات الاحترافية في طرح المواد الخاصة بالمقررات الدراسية، والذي نتج عنه حصول البرنامج على اعتماد جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA)، وإعفاء خريجي البرنامج من (6) مقررات دراسية من امتحان الـ (ACCA)، من مجموع (14) مقررًا. واللجنة مقتنعة بالتقدم الذي أحرزته الكلية في معالجة هذه التوصية.

توصية 1.3: *البحث عن طرق لإدخال التعلُّم المستقل في المنهج الدراسي باستخدام منصة التعلُّم الإلكتروني المتوفرة.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ذكر تقرير المراجعة التي أجرتها الهيئة في مايو 2014، أنَّ لدى الجامعة منصة الـ "Moodle"؛ لدعم عملية التعلُّم، وأنَّ هناك تقارير دورية حول استخدام الـ "Moodle"، والتي تُبيِّن وجود زيادة في استخدام هذه التقنية من قِبل أعضاء هيئة التدريس، إلا أنَّ اللجنة لاحظت أنَّ هذه التقنية غير مُستخدمة بشكلٍ كامل بوصفها نظامًا لإدارة عملية التعلُّم المستقل، ويشير تقرير التقدم إلى قيام لجنة تطوير البرنامج بإضافة ذلك في التوصيفات المحدثة للمقررات الدراسية. كما قامت الكلية بإدخال أنشطة إضافية على منصة التعلم الإلكتروني (Moodle). وتشير الأدلة المقدمة إلى أن موارد التعلم المتاحة على شبكة الإنترنت – مثل تلك المتاحة على الـ "YouTube" – أصبحت متاحة الآن على منصة الـ "Moodle".

وقد قامت اللجنة – خلال الزيارة التتبعية – بزيارة مركز التعلم الإلكتروني، حيث تم عرض كيفية استخدام منصة التعلم الإلكتروني المتوفرة (Moodle) من قبل الطلبة والأساتذة كوسيلة للتواصل ومناقشة الموضوعات المختلفة في المقررات المطروحة في البرنامج. وكمثال على ذلك، فقد اطلعت اللجنة على طرح مقرر منهجية البحث العلمي للمحاسبة والتمويل (ACF661)، والموضوعات المطروحة. وقد عبر الطلبة الذين تمت مقابلتهم خلال الزيارة الميدانية عن مدى استفادتهم من إدخال طرق تعلم حديثة، والتي ساعدتهم في تحصيل المادة، واستخدامها في المقررات الدراسية المختلفة. ومن جانبهم أكد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات على التقدم الملحوظ في أداء الطلبة، وتحمسهم لطريقة التحصيل المتبعة. كما تؤكد إحصائيات استخدام الـ "Moodle"، المقدمة من الكلية على أن الطلبة يستخدمون المنصة بفاعلية. وعليه، ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية.

توصية 1.4: *تعديل السياسة الحالية لتوزيع الدرجات ووضع سياسة أكثر مرونة تأخذ في الاعتبار مستوى المقرر وطبيعته.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لمعالجة هذه التوصية، يشير تقرير التقدم إلى أنه تمَّ تبني نظام أكثر مرونة في توزيع الدرجات. فقد خُفِّضت نسبة درجة امتحان المنتصف من (30%) إلى (20%) في جميع المقررات الدراسية، وارتفعت نسبة درجة أعمال الفصل من (30%) إلى (40%) في (11) مقررًا من مجموع (14) مقررًا دراسيًّا، في حين ارتفعت إلى (50%) في الثلاثة مقررات المتبقية. وقد تم اعتماد هذه التغييرات من قبل مجلس الكلية، والعمل بها منذ الفصل الأول للعام الأكاديمي 2016–2017.

وقد درست اللجنة ملفات المقررات التي تم توفيرها خلال الزيارة التتبعية، ولاحظت تطبيق التوزيع الجديد للدرجات في المقررات التي تم تدريسها منذ اعتماد النظام الجديد. غير أن اللجنة لم تجد أساسًا واضحًا تم من خلاله التوصل إلى التوزيع الجديد للدرجات. وخلال المقابلة التي تمت أثناء الزيارة التتبعية، أشار القائمون على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس إلى اعتمادهم على نتائج المقايسات المرجعية التي تمت للبرنامج مع برامج مماثلة في جامعات إقليمية وعالمية، إضافة إلى حكمهم المهني. غير أن اللجنة لم تجد انعكاسًا للتعديل والتباين في الدرجات بين المقررات في تقرير المقايسات المرجعية. وترى اللجنة أنه من الفائدة بمكان اتباع أسلوب أكثر منهجية؛ لتحديد توزيع الدرجات في المقررات الدراسية، والرجوع إلى مبررات واضحة، تتجاوز الأحكام المهنية للتغييرات المقترحة. ومن ثم، فإنه على الرغم من وجود إجراءات لمعالجة هذه التوصية، إلا أنَّها إجراءات جزئية.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج في ماجستير المحاسبة والتمويل في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2014، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: ***مراجعة وتعديل النِّصاب التدريسي المستخدم لأعضاء هيئة التدريس لاسيما أولئك الذين في سنتهم الأولى من عملهم في جامعة العلوم التطبيقية.***

الحُكم: غير مُعالجة

يشير تقرير التقدم إلى أنَّ جامعة العلوم التطبيقية تتبنى الحد الأعلى للنصاب التدريسي، والمحدد في اللائحة الأكاديمية لمجلس التعليم العالي بمملكة البحرين؛ ليكون نصابَ جميع أعضاء هيئة التدريس. وعليه لم تجد الجامعة حاجة لمراجعة وتعديل نظام توزيع النصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، بمن فيهم الأعضاء الذين هم في سنتهم الأولى من عملهم في الجامعة. وخلال الزيارة الميدانية، أكد القائمون على إدارة البرنامج والكلية والجامعة، على أن القسم يراعي عند توزيع المقررات الدراسية، إعطاء عضو هيئة التدريس مقررات في مجال معرفي واحد، ومراعاة أوقات المحاضرات. غير أن اللجنة تشعر بقلق شديد من هذا النهج، حيث إنَّ تدريس مقررات الدراسات العليا يتطلب مواكبة ما يستجد في تخصصهم، وتطوير طرق تدريس جديدة، والذي من الصعب تنفيذه في ظل التزام جميع أعضاء هيئة التدريس، بمن فيهم الجدد، بالحد الأقصى للنصاب. كما أن إعفاء العميد ورئيس القسم من مقرر دراسي واحد فقط، حتى لو كان حديث التوظيف في الجامعة، لا يتناسب مع الاحتياجات المرحلية للكلية، وخاصة في ظل حاجتها المستمرة لتطوير برامجها الأكاديمية، وسياستها، والإجراءات التي تعمل بها. وعليه ترى اللجنة أنه لم يتم معالجة هذه التوصية.

توصية 2.2: *الإسراع في تنفيذ السياسة المُعدة حديثًا، والخاصة بترقية الموظفين؛ لضمان وجود معدل استبقاء عالٍ.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى الجامعة سياسةٌ رسميةٌ للترقيات الأكاديمية؛ تمت مراجعتها، والموافقة عليها من قبل مجلس أمنائها في ديسمبر 2015. وتنصُّ هذه السياسةُ بوضوح على متطلبات أعضاء هيئة التدريس للترقية من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ مشارك، ومن درجة أستاذ مشارك إلى درجة أستاذ، وعلى الإجراءات الواجب اتباعها على مستوى القسم والكلية والجامعة. وكان الموظفون الأكاديميون الذين تمت مقابلتهم على دراية تامة بهذه المتطلبات والإجراءات. وقد قُدمت إلى اللجنة أدلة على ترقية عضو هيئة تدريس واحد، والتي تمت في فبراير 2015. وأثناء جلسات المقابلات، علمت اللجنة أنَّ عمادة البحث، وبالتعاون مع إدارة تطوير الهيئة الأكاديمية، تقوم، في إطار جهودها الرامية إلى دعم أعضاء هيئة التدريس في هذا الصدد، بتنظيم سلسلة من ورش العمل؛ لتعزيز البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس. وعلاوة على ذلك، فإنه يتم عقد ندوات على مستوى القسم لمناقشة الأنشطة البحثية الحالية لأعضاء هيئة التدريس. وقد أبلغت اللجنة بأنه من المتوقع أن تمكن هذه الأنشطة أعضاء هيئة التدريس من الوفاء بمتطلبات الترقية، ولا سيما فيما يتعلق بالبحوث التي تحددها جامعة العلوم التطبيقية على أنها الجزء الأكثر تحديا من المتطلبات المنصوص عليها في سياسة الترقيات الأكاديمية. ومع ذلك، وفي وقت الزيارة التتبعية لم تتوفر أدلة على تقدم أي عضو هيئة تدريس جديد للترقية. وتعترف اللجنة بالجهود التي تبذلها الكلية، وتحثها على بحث سبل أكثر فاعلية لدعم موظفيها الأكاديميين.

توصية 2.3: *إنشاء نظام شامل لمتابعة استخدام المصادر التعليمية من قِبل الطلبة والموظفين، والاستفادة من مخرجات هذا النظام في دعم عملية اتخاذ القرارات.*

الحُكم: غير مُعالجة

يشير تقرير التقدم إلى أنَّ قسم تكنولوجيا المعلومات في الجامعة هو المسئول عن تتبع الموارد المتاحة، وتزويد البرنامج بالتقارير اللازمة لاتخاذ القرار. وقد زُوِّدت اللجنة بأدلة عن تقارير منفصلة أعدت لاستخدام موارد المكتبة والـ "Moodle"، ومحاضر اجتماعات مناقشات القسم لهذه النتائج. إلا أنَّ اللجنة لم تُزود بأدلة تشير إلى أن هذه التقارير تستخدم بصورة جماعية لدعم عملية اتخاذ القرار على مستوى أكثر شمولية

على النحو الموصى به في تقرير المراجعة للهيئة للعام 2014، على الرغم من الجهود المبذولة في الحصول عليها.

وعليه، ترى اللجنة أن هذه التوصية لم يتم معالجتها، وتوصي بأن تنشئ الكلية نظامًا شاملاً للتتبع يقوم بتقييم الموارد، واستخدامها على نحو أكثر شمولية.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2014، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: *تُطوِّر تقييمًا موثوقًا به؛ لتقييم مستوى تحقيق مواصفات الخريجين بصورة مُنظَّمة.*

الحُكم: معالجة جزئيًّا

يشتمل توصيف برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل على مواصفات الخريجين التي يسعى البرنامج لتحقيقها، وهي مدمجة في مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وينصُّ توصيف البرنامج أيضًا على أساليب التعليم والتعلم والتقييم المستخدمة في تقديم وتقييم هذه المخرجات. كما يشير تقرير التقدم إلى قيام فريق البرنامج بمراجعة توصيفات المقررات الدراسية؛ للتأكد من أن طرق التعليم والتعلم والتقييم مناسبةٌ؛ لتحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وبالتالي مواصفات الخريجين.

وقد درست اللجنة الأدلة المقدمة، بما فيها التوصيفات الحديثة للبرنامج ومقرراته الدراسية، وتقرير المقايسة المرجعية، وقد وجدت أدلة على تطوير أدوات التعليم والتعلم والتقييم بما يخدم تحقق المواصفات المرجوة للخريجين، والذي أكده تقرير المراجع الخارجي للبرنامج. غير أن اللجنة وجدت أن الكلية لا تقيس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بشكل واضح بعد تصحيح أعمال الطلبة، وبالتالي لا يمكن معرفة مستوى إنجازهم لمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر وبالتالي للبرنامج. وأثناء الزيارة التتبعية، أبلغت اللجنة بأن الكلية اعتمدت مؤخرًا آلية لمعالجة هذه المسألة، والتي تم تجربتها، وتقديم تقرير عنها لمقررين دراسيين (ACF641، ACF621) خلال الفصل الدراسي الأخير، والتي تبدو مناسبة لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومن ثمَّ مواصفات الخريجين. وقد علمت اللجنة عن عزم الكلية تطبيق هذا النظام على جميع مقررات البرنامج، في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2016–2017. وإذ تلاحظ اللجنة التقدم الذي تم تحقيقه لمعالجة هذه التوصية، إلا أنها توصي بأنْ تواصل الكلية خطتها الرامية إلى توسيع نطاق آليتها لتقييم مستوى تحقق المخرجات المطلوبة لجميع المقررات الدراسية، والاستفادة منها للتأكد من حصول الخريجين على المواصفات لمرجوة.

توصية 3.2: *إجراء مقارنات مرجعية دورية ورسمية شاملة تغطي جميع العناصر الاساسية للبرنامج مثل أدوات التقييم وإنجازات الطلبة.*

الحُكم: غير مُعالجة

لمعالجة هذه التوصية، يشير تقرير التقدم إلى قيام الكلية بمقايسة البرنامج مع ستة برامج مناظرة تقدم في جامعات إقليمية ومحلية، وقد وُظِّفتْ نتائج عمليات المقايسة في تحديث مواصفات البرنامج والمقررات الدراسية. غير أنَّ نتائج المقايسة لم تستخدم بشكل واضح لقياس وتطوير آليات التقييم وإنجاز الطلبة. كما أشار تقرير التقدم إلى اعتماد البرنامج على الممتحنين الخارجيين (والذين يتم اختيارهم جميعًا من جامعة واحدة)؛ لتقييم مستوى إنجاز الطلبة، والذي يعتمد بشكل أساسي على التجربة الشخصية للممتحنين الخارجيين، ولا يدعمه دليل موضوعي كما هي الحال في عمليات المقايسة المرجعية الرسمية.

كما لم تجد اللجنة فهمًا مشتركًا وواضحًا بين فريق البرنامج وأعضاء هيئة التدريس الذين أجريت معهم المقابلات حول المقايسات المرجعية التي تتجاوز مقايسة مدخلات البرنامج والمنهاج الدراسي؛ لتصل إلى مخرجات البرنامج ونتائجه. كما يشير تقرير المقايسة المرجعية المقدم للجنة إلى أوجه التشابه في الأهداف، ووصف المقررات الدراسية، ومتطلبات القبول، ومتطلبات درجة النجاح. وأثناء جلسات المقابلة، علمت اللجنة بأنه لم تتم مقايسة أي نتائج أو مخرجات؛ بسبب عدم تمكن فريق البرنامج من الوصول إلى البيانات من البرامج المناظرة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة تشعر بالقلق؛ لأن فريق البرنامج لم يجر مقايسة جدية لمتطلبات النجاح في المقررات الدراسية. كما لم تكن طريقة احتساب المعدل التراكمي مقاسة مع مؤسسات تعليم عالٍ محلية وإقليمية ودولية تعتمد نظام الساعات المعتمدة، بل كانت انتقائيةً في اختيار المؤسسات التي تقايس معها. ولذلك، توصلت اللجنة إلى أن هذه التوصية لم تعالج، ومن ثَمَّ توصي بتوسيع نطاق المقايسة المرجعية، بحيث تشمل أدوات التقييم، وإنجازات الطلبة، والمعدلات المطلوبة للنجاح في المقررات الدراسية، والمعدل التراكمي.

توصية 3.3: *مراجعة وتُطوير آليةً أكثر إحكامًا؛ لضمان انسجام واستدامة المواءمة بين مخرجات التعلم والتقييمات على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية.*

الحُكم: معالجة جزئيًّا

لمعالجة هذه التوصية، يشير تقرير التقدم إلى قيام لجنة مراجعة وتطوير البرنامج، بناءً على نتائج المقايسة المرجعية، بمراجعة وتطوير توصيف المقررات الدراسية، بما فيها آليات التقييم، ومدى اتساقها مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، ومن ثم عرضها على المراجع الخارجي للبرنامج. وبناء على تلك المراجعة تم اعتماد التوصيفات المحدثة، وتطبيقها ابتداءً من الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي الحالي 2016-2017). وعليه، فلم يتم بعدُ تقييم مدى ملاءمتها وفاعليتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة التي تم تطويرها للتقييم والتغذية الراجعة للجامعة؛ تؤكد وبوضوح على أن عملية الاعتدال الداخلي والخارجي لجميع أدوات التقييم وأعمال الطلبة هي التي تضمن المواءمة بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم التي يجب تقييم مدى تحققها. إلا أن ذلك لم يظهر في تقارير بعض الممتحنين الداخليين ومعظم الممتحنين الخارجيين، حيث اقتصرت تقاريرهم على ملء قائمة التدقيق بعبارة: "نعم" أو "لا"، المدرجة في نموذج التقرير دون إضافة تعليقات مفيدة، مما لا يعطي الكثير من الثقة في مدى المواءمة بين مخرجات التعلم والتقييمات. وعلاوة على ذلك، فإنه ليس من الممكن تقييم مدى تحقق مخرجات التعلم على مستوى البرنامج في ظل غياب القياس المباشر لمدى تحقق كل مخرج من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وليس فقط من خلال الفئة التي ينتمي إليها المخرج. وخلال جلسات المقابلات، علمت اللجنة أنَّ الجامعة قد نفذت ورش وحلقات عمل لأعضاء هيئة التدريس حول آليات التعليم والتعلم والتقييم؛ لتطوير قدراتهم على الربط بين هذه الآليات ومخرجات التعلم المطلوبة. وعلاوة على ذلك، قدمت أدلة بشأن تجريب آلية لقياس مدى تحقق كل مخرج من مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، وقياس مدى تحقق المخرجات المطلوبة للبرنامج تم تطبيقها على مقررين دراسيين (ACF641، ACF621)، ومن المتوقع تطبيقه على جميع المقررات خلال الفصل الدراسي القادم. وعليه ترى اللجنة بأنه قد تمت معالجة هذه التوصية جزئيًّا.

توصية 3.4: *تطوير آليةً صحيحةً؛ لمراقبة التنفيذ المُنظَّم لعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وتقييم فاعليتها.*

الحُكم: معالجة جزئيًّا

لمعالجة هذه التوصية، يشير تقرير التقدم إلى قيام الجامعة بتطوير سياسة شاملة للتقييم تبين آليات التقييم وعمليات الاعتدال ودور الممتحن الداخلي والخارجي في ذلك. وتبين للّجْنة خلال الزيارة التتبعية أنه يتم تقييم امتحان المنتصف والنهائي من قبل ممتحنين داخليين يعينهم رئيس القسم، في حين يقوم الممتحن الخارجي بمراجعة الامتحان النهائي فقط، ويتم اختيار الممتحنين الخارجيين من جامعة اليرموك فقط، بناءً على اتفاقية التفاهم المبرمة بين الجامعتين. ولم تجد اللجنة أدلة على أن الاعتدال الداخلي يجري توسيعه إلى أبعد من امتحانات منتصف الفصل؛ ليشمل تقييمات أخرى. وعلاوة على ذلك، لم تجد اللجنة أي دليل على أنه يجري تقييم مدى فاعلية الاعتدال الداخلي أو الخارجي. وأثناء جلسات المقابلات، أبلغت اللجنة بأن الكلية تشجع الممتحنين الداخليين والخارجيين على إبداء تعليقاتهم وملاحظاتهم النقدية. غير أنَّ تقارير الممتحنين الداخليين والخارجيين التي تم تقديمها للّجْنة بينت أن بعض الممتحنين قدموا تعليقات مفيدة، في حين لم يقم الكثير منهم بذلك. وبعد مزيد من الاستفسارات، أبلغت اللجنة بأن الممتحنين الداخليين اكتفوا في مناسبات كثيرة بتقديم ردود شفهية لزملائهم، استفادوا منها في تطوير أوراق الامتحانات، إلا أنه لم يتم توثيق هذه الردود. وعليه، ومع عدم وجود أدلة موثقة للتتبع، فلا يمكن تأكيد صرامة وفاعلية عملية التدقيق الداخلي والخارجي التي تقوم بها الكلية. واللجنة تلاحظ جهود الكلية في هذا المجال، غير أنها توصي الكلية بتطوير آلياتها؛ لقياس فاعلية عمليات الاعتدال الداخلي والخارجي، وأن توسع الاعتدال ليشمل أدوات تقييم أخرى بجانب الامتحانات.

توصية 3.5: *التمييز في مستوى التقييمات وأعمال الطلبة؛ وضمان أنها في مستوى مناسب لبرنامج في درجة الماجستير.*

الحُكم: معالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى قيام الجامعة بمراجعة وتطوير سياسة التقييم والتغذية الراجعة، بما يتناسب مع ضمان أن تكون التقييمات متناسبة مع متطلبات برنامج يمنح درجة الماجستير، وأن تُميز نتائج التقييمات مستويات الطلبة بصورة مناسبة. كما قام القسم بتحديد معايير قياس مستوى الإنجاز، ونماذج قياس دقة وعدالة التقييم،

حيث قُدمت للّجْنة أدلة على تفعيلها. كما أشار القائمون على البرنامج، الذين تمت مقابلتهم خلال الزيارة الميدانية، إلى أن الاعتدال الداخلي والخارجي لأدوات التقييم هو الوسيلة الأساسية التي تكفل من خلالها الكلية أن تكون أدوات التقييم المستخدمة بالمستوى المناسب، وأن توفر الوسائل المناسبة للتمييز بين قدرات الطلبة. بيد أنَّ اللجنة ترى أنه في ظل غياب التقييم السليم لفاعلية الاعتدال، فلا يمكن تأكيد صحة التقييمات نفسها (انظر التوصيات 3.2، 3.3، 3.4). ومع ذلك، فإن الفحص الدقيق لملفات المقررات الدراسية يشير إلى تحسن في مستوى أعمال الطلبة وجودة التقييم، بحيث أصبح التقييم على مستوى يتناسب مع برنامج الماجستير، ويعمل على تمييز مستويات الطلبة في عدد من المواد مثل: (ACF261 و ACF661)، إلا أن مواد أخرى مثل: (ACF611) تحتاج إلى مراجعة مستوى الأسئلة والارتقاء بها من مستوى البكالوريوس إلى مستوى الماجستير. كما أن عمليات الاعتدال الداخلي والخارجي مقتصرة على الامتحانات، ولا تشمل أعمال الطلبة الأخرى. واللجنة تلاحظ جهود الكلية في معالجة هذه التوصية، غير أنها توصي الكلية بمتابعة الارتقاء بمستوى أسئلة الامتحانات، حتى تتناسب مع برنامج الماجستير في جميع المواد المطروحة، وتعمل على التمييز بين مستويات الطلبة، وأن تقيس مدى فاعلية عمليات الاعتدال الداخلي والخارجي.

توصية 3.6: *البحث في الأسباب الكامنة وراء قلة أعداد الطلبة المقبولين في البرنامج في السنوات الأخيرة.*

الحُكم: معالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى قيام الكلية والقسم بالعديد من الإجراءات؛ لتدارك قلة عدد الطلبة المقبولين في البرنامج، منها قبول طلبة من تخصصات أخرى خارج تخصصات المحاسبة والمالية، وإلغاء الحد الأعلى والأدنى للمقررات الاستدراكية على الطلبة المسجلين من تخصصات أخرى، على أن تحدد لجنة الأبحاث والدراسات العليا بالقسم طبيعة وعدد المقررات الاستدراكية. ونتيجة لهذه الإجراءات فقد ازداد عدد الطلبة المقبولين بالبرنامج من خمسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2015–2016، إلى ثمانية في الفصل الأول من العام الأكاديمي 2016–2017.

وبالرغم من تحقيق هذا الهدف، وهو زيادة عدد الطلبة المسجلين في البرنامج، إلا أن اللجنة وجدت أن الإجراءات التي اتُّبِعت من قبل لجنة الأبحاث والدراسات العليا بالقسم في تحديد طبيعة المقررات الاستدراكية

والحد الأدنى لعددها لم تكن مطابقة إلى لائحة الدراسات العليا في الجامعة بخصوص هذا الشأن، حيث اشترطت اللائحة ألا يقل عدد المقررات الاستدراكية عن أربعة مقررات، في حين تم قبول طلبة من تخصصات أخرى خارج تخصصات المحاسبة والمالية، وإعطائهم من اثنين إلى ثلاثة مقررات استدراكية. وعند مناقشة هذا الأمر مع القائمين على البرنامج، لم تقدم للّجْنة أسباب واضحة لذلك. كما لم توفر للّجْنة أدلة عن الأسس والمعايير التي يتم من خلالها تحديد المواد الاستدراكية لكل طالب. ولذلك توصي اللجنة الكلية باتخاذ إجراءات مناسبة تتماشى مع لوائح الجامعة، الخاصة بشروط قبول طلبة من تخصصات أخرى خارج تخصصات المحاسبة والمالية، وتحديد معايير واضحة لاختيار المواد الاستدراكية؛ لضمان أن يكون الطلبة المقبولون في البرنامج مناسبين لطبيعته ومتطلباته.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل في جامعة العلوم التطبيقية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر مايو 2014، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: تبني إجراءات أكثر رصانة في تحليل استطلاعات الأطراف ذات العلاقة والاستجابة لها، وتقديم تغذية راجعة في الوقت المناسب لهذه الأطراف حول الخطوات المُتخذة لمعالجة القضايا التي تم تشخيصها.

الحُكم: معالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى قيام الجامعة بمراجعة وتطوير الاستبانات التي تستخدمها للحصول على التغذية الراجعة من مختلف الجهات ذات العلاقة. وقد علمت اللجنة من خلال مقابلاتها مع فريق البرنامج والمسئولين الإداريين بالجامعة والأدلة المقدمة، أن الاستبانات التي يستخدمها القسم للوقوف على آراء الطلبة فيما يتعلق بالمقررات الدراسية، وعمليات التعليم والتعلم تتم بصورة منتظمة في نهاية كل فصل دراسي. وعلمت أيضًا من خلال المقابلات أن آخر استبانة لأرباب الأعمال تم توزيعها في العام الأكاديمي 2015–2016، وقد قام القسم بتحليل نتائجها وكتابة تقرير عنها. وقد علمت اللجنة أنه قد تم كذلك إعداد استبانة للخريجين، إلا أن القسم ووحدة القياس والتقييم ينظران في استحداث آلية؛ لتسهيل الحصول على آراء الخريجين؛ وذلك لقلة الاستجابة لمثل هذا النوع من الاستبانات.

وقد لاحظت اللجنة، من خلال محاضر اجتماعات اللجنة الاستشارية، أن القسم يقدم أحيانًا تغذية راجعة على ما يتم تغييره بالبرنامج بناءً على نتائج الاستطلاعات، الا أنها لم تجد أدلة على تقديم مثل هذه التغذية الراجعة إلى الطلبة أو الأطراف الأخرى ذات العلاقة، ولذا فإن اللجنة توصي بأن تقوم الكلية باستطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة بصورة منتظمة ومستمرة والقيام بتحليل هذه الاستطلاعات؛ للاستفادة منها بصورة شاملة في تطوير البرنامج، وتقديم تغذية راجعة لهذه الأطراف حول الخطوات المُتخذة لمعالجة القضايا التي تم تشخيصها.

توصية 4.2: *وضع وتنفيذ آلية رسمية لربط عملية المراجعة السنوية للأداء بأنشطة التطوير المهني التي يشارك فيها كل موظف من الموظفين.*

الحُكم: معالجة جزئيًّا

يقوم قسم المحاسبة والتمويل باتباع سياسة الجامعة فيما يتعلق بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، والوقوف على احتياجاتهم الأكاديمية وتطورهم المهني، حيث أضيف سؤالان جديدان في استمارة التقييم الذاتي لعضو هيئة التدريس؛ للاستفسار عن احتياجاتهم الأكاديمية والمهنية، ومدى التزامهم بحضور الورش التدريبية. كما يقوم رئيس القسم – أحيانًا – بتوجيه عضو هيئة التدريس شفاهيًّا؛ للاشتراك في ورشة تدريبية معينة، أو بتوجيهه من خلال استمارة تقييم أداء عضو هيئة التدريس من قبل رئيس القسم. وترى اللجنة ضرورة القيام بهذه الخطوة بصورة أكثر منهجيةً. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع الإدارة العليا، وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين أثناء الزيارة التتبعية، علمت اللجنة أنَّ الإدارة العليا تحرص على تلبية متطلبات أعضاء هيئة التدريس، وتوفير الورش التدريبية، سواء داخل الجامعة أو خارجها، أو حتى في الدول المجاورة. كما علمت اللجنة خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أن بعض أعضاء هيئة التدريس قد طلبوا تقديم دورات في اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي، وأنَّ الكلية قد استجابت لطلبهم، كما اشترك بعضهم في هذه الدورات، وأنَّ آخرين سيشتركون في بداية الفصل الدراسي القادم. ومن خلال المقابلات مع فريق البرنامج علمت اللجنة أن إدارة التدريب تضع جدولاً لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس، وتقديم الدورات لهم على مدار العام. وتقدر اللجنة جهود الكلية في ربط عمليات التطوير المهني بنتائج التقييم، ومن ثمَّ توصي بأن تقوم الكلية بدراسة مدى فاعلية آليات الربط التي تم تنفيذها مؤخرًا.

التوصية 4.3: *استطلاع حالة سوق العمل بصورة منتظمة من خلال آلية مُنظَّمة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يشير تقرير التقدم إلى قيام الجامعة بجمع المعلومات عن احتياجات السوق من خلال استطلاع آراء أرباب الأعمال، والمجلس الاستشاري، إضافة إلى الاستفادة من بعض الدراسات التي تجريها بعض جهات الاختصاص والمؤسسات المختلفة، مثل مؤسسة "Gulf Talent"، وتقارير المعارض المتخصصة بالتوظيف في القطاع المالي بمملكة البحرين، وآليات أخرى أقل رسميةً مثل التدريب الداخلي. وخلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة التتبعية، لاحظت اللجنة أنَّ القائمين على البرنامج وأعضاء هيئة التدريس على دراية

جيدة بنتائج هذه الدراسات. غير أن اللجنة لم تجد أدلة على قيام الكلية بالاستفادة من نتائج هذه الدراسات، واستطلاعات الرأي التي تقوم بها؛ لتحليل احتياجات سوق العمل بشكل متكامل، سواء على المدى الطويل أو القصير. ومن ثم، ترى اللجنة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا، وتوصي بأن تتبنى الكلية آلية أكثر انتظامًا لاستشراف احتياجات سوق العمل، مثل إجراء دراسة متكاملة بصورة دورية، كل خمس سنوات.

5. الاستنتاج

بعد الأخذ في الاعتبار تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي تم توفيرها أثناء الزيارة التتبعية، فإن اللجنة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل، والذي تطرحه كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، "تقدم ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.